المطوطح: نولي اهتماما خاصا بتطوير كوادرنا البشرية ومهندسي ومفتشي السلامة المهنية

6

«الميزانيات» توصي بعدم إسناد مشاريع إنشائية مستقبلية للديوان الأميري لا تتعلق باختصاصه

عبدالصمد: نفقات المشاريع الإنشائية للسنة المالية الجديدة بلغت 2.8 مليار دينار

◆ الاحتياطي العام للدولة بدأ يتعرض للنضوب وهناك توجه حقيقي للاقتراض الخارجي لدعمه

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة انتهت بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على إقرار اعتمادات النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 والخاص بالمشاريع الإنشائية وشراء الآلات والمعدات وأنها بصدد رفع تقريرها بهذا الشأن للمجلس.

وقدرت اعتمادات النفقات الرأسمالية للسنة المالية الجديدة ما يقارب 2.8 مليار دينار (ملياري وثمانمائة مليون دينار)؛ مع تحفظ اللجنة على ما خصص للديوان الأميري في إسناد تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية والمقدرة اعتماداتها نحو 207 مليون دينار وعدم اسناد أي مشاريع إنشائية مستقبلية له لا تتعلق بإختصاصه، وبدلا من ذلك السعي لمعالجة تأخر إنجاز المشروعات في الجهات المختصة كوزارة الأشغال وغيرها.

وسبق أن بينت اللجنة أنه بعد استئناسها باقتراح ديوان المحاسبة وسائر الجهات الرقابية؛ والاستماع لملاحظاتها بشأن ما تواجهه الجهات الحكومية من تأخير في تنفيذ مشاريعها والتي من أحد أسبابها التأخر في إقرار الميزانية عن موعدها المقرر؛ فقد قررت اللجنة هذه السنة انتهاج آلية دستورية جديدة وإرسال تقريرها مبكرا لإقرار مصروفات باب النفقات الرأسمالية ليعمل به أولا طبقا للمادة 145 من الدستور.

تجدر الإشارة أن هناك 524 مشروعا إنشائيا مدرجا في ميزانية السنة المالية الجديدة 2017/2018.

عدنان عبد الصمد

هيئة أسواق المال

من ناحية أخرى اكد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة للسنة المالية 2015/2016، وتبين لها ما يلي :–

أولا : إدارة التدقيق الداخلي: رغم تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية (مجلس المفوضين) إلا أن فعاليتها تراجعت وفق تقييم ديوان المحاسبة؛ وأن ارتباط موظفيها بالإدارة التنفيذية قد أثر على استقلاليتها؛ ولا يوجد لديها خطة معتمدة لممارسة أعمالها؛ ولا يتم تزويد الديوان بتقاريرها رغم طلبها.

ثانيا : كثرة ملاحظات ديوان المحاسبة: كما بين الديوان أن تعاون الهيئة معه محدود ومقيد، وأن هناك العديد من الملاحظات لم يتم تسويتها ووصلت في بعضها إلى عدم حصوله على المستندات المطلوبة، مما يتطلب إعادة النظر في آليات التواصل لتصويب الملاحظات المسجلة؛ خاصة وأن اللجنة ستسترشد بنتائج تقارير الجهات الرقابية كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على أي ميزانية حكومية.

ثالثا : الاحتياطي النقدي المقترح للهيئة: وبينت اللجنة أن مقترح الهيئة الذي تم رفعه لمجلس الوزراء مؤخرا بشأن تكوين احتياطي نقدي لها بقيمة 1.5 مليار دينار لتعمل كمصدات لتقليل الأخطار في نشاط الأوراق المالية بحاجة إلى مزيد من الدراسة مع ضرورة الاسترشاد برأي وزارة المالية وديوان المحاسبة في هذا الشأن؛ خاصة وأنه قد يتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة والذي بدأ يتعرض للنضوب ووجود توجه حقيقي للاقتراض الخارجي لدعمه.

ولديوان المحاسبة ملاحظات على ذلك المقترح أهمها عدم إصدار ضوابط استخدام هذا الاحتياطي النقدي في حال وجد خطر على نشاط الأوراق المالية؛ في حين ترى الهيئة عدم حاجتها لاستصدار تلك الضوابط في الوقت الراهن لكون الأخطار في هذا المجال لا يمكن حصرها !!

وقد تكون هناك ازدواجية في تخصيص أموال الدولة لدعم نشاط الأوراق المالية ولذات الأهداف تقريبا خاصة وأن المحفظة الوطنية والتي تم إنشائها بقرار من مجلس الوزراء في سنة 2008 بقيمة 1.5 مليار دينار لدعم البورصة ما زالت قائمة.

كما أن مبررات الهيئة في تكوين احتياطي نقدي لها أسوة ببعض الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة بحاجة إلى إعادة نظر خاصة وأن تلك الجهات كونت احتياطياتها المالية من خلال أرباحها المتراكمة؛ إضافة أن للهيئة دور رقابي يجب أن تتفرغ له، وأن تخصيص احتياطي ضخم لها سيتطلب توظيفه لاحقا مما يخلق عليها أعباء إضافية قد تشغلها عن دورها الذي أنشئت من أجله.

رابعا : شؤون التوظف : ورغم أن الهيئة مستثناة من قانون الخدمة المدنية ماليا وإداريا إلا أنها تعاني خللا في ضبط شؤون توظفها وأبرزها أن أكثر من 50% من موظفي الهيئة لا يوجد لهم وصف وظيفي معتمد؛ ووجود بعض قطاعات الهيئة ومكاتبها دون وصف وظيفي كذلك، مع اقتراح اللجنة بالاسترشاد بخبرة ديوان الخدمة المدنية في تصويب هذه الملاحظة وتقليل الاعتماد على الشركات الاستشارية قدر المستطاع ترشيدا للإنفاق في هذا الشأن.

كما وجهت اللجنة بضرورة عدم تكرار ما جاء في ملاحظة ديوان المحاسبة بشأن قيام الهيئة سابقا بتعيين موظفين بتخصصات غير واردة بالإعلان المنشور تحقيقا لتكافؤ الفرص للمتقدمين خاصة وأن هناك 56 وظيفة جديدة مقترحة مع ميزانية السنة المالية الجديدة.

بشأن لجنة تحقيق «كوفبيك»

المطيري يسأل المرزوق عن خسارة بالمليارات في النفط

أعلن النائب ماجد مساعد المطيري أنه قدم اسئلة برلمانية إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق، بشأن تحقيق كوفبيك وغيره من الامور التي تسببت بخسارة فادحه للمال العام تقدر بالمليارات فضلا عن عقود التسويق وتعديل الصندوق التكافلي صندوق الزمالة التكميلي و يبلغ ما يقارب 500 مليون دينار كويتي كانت تدار في التأمينات الاجتماعية بفائدة جيدة وتم تحويله إلى بنك محلي بفائدة لا تذكر ما يدل على شبهه تنفيع واضحة.

وقال أن هناك طفرة ماليه بدأت فجأة على حياة 2 من قيادات الشؤون الإدارية في مؤسسة البترول وكأنهم عثروا على كنز علي بابا المعروف بصندوق الزمالة التكميلي لكل متقاعد او ما يسمى بفريق ميزراتي والذين كانت حياتهم عادية وفجأة تحولت إلى غنى فاحش وتنقلات بالسكن من مناطق الى مناطق داخليه وأملاك خارجية وهم ذاتهم يتباهون بها في اجتماعاتهم امام الموظفين وسط صمت تام من الرئيس التنفيذي الذي لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم اما بعلم او بدون علم وكل جهوده هو كيفية فصل اي كويتي يرتكب اي مخالفه وحماية اي وافد حتى وان قرر الوزير إنهاء خدماته وأما مسؤولي الشؤون الإدارية فهم في معزل من اللوائح بل هم من يقومون بتفصيل اللوائح لترقية من يريدون وإغلاق اي منصب يريدون حسب اهوائهم من خلال لجان وهمية معروفة قرارها سلفا قبل إنشائها.

ماجد مساعد المطيري

عصام المرزوق

واشار إلى المليونية المجمدة لعدد 7 قيادات ومن تجاوز 35 عاما في الخدمة ولا يزال على رأس عمله من رئيس تنفيذي حتى رئيس فريق وكذلك الإعفاء من الغرامات وتحديدا في شركة الناقلات وتحديدا اكثر مصنع الغاز وإعفاء الغرامات والمخالفات على المقاولين في شركة نفط الكويت والترقيات منذ عام 2013 وتعيينات مجالس الإدارات ومن يتعارض معها بالمصالح ومن لم يوقع براءة الذمة او يتقدم بالذمة المالية والتحقيق في اتفاقية تزويد وزارة الكهرباء بالمحروقات وبالأخص بند أسعار بعد تخصيص الوزارة واللي تم الاحتفال فيه بتاريخ 4 يناير 2016 وامور اخرى تبين الفساد الاداري والمالي والنفس الانتقامي من قيادات المؤسسة.

وأكد انه ستكون له خطوات واجراءات على قدر التجاوزات منها لجنة تحقيق مع قيادات مؤسسة البترول الحاليين وتحديدا الرئيس التنفيذي نزار العدساني، والعضو المنتدب للموارد البشرية، بدر عبدالجبار.

وحذر قيادات المؤسسة من أي تلاعب بالردود على اسئلته حيث أنه يملك المستندات وبتواقيعهم وأختامهم التي تبرهن على صحة كلامه وأنه لن يقبل من وزير النفط أي تهرب من الإجابة تحت مسوغ عدم دستورية السؤال او ان تقوم بعض القيادات بالاستهتار في التلاعب بالألفاظ والالتفاف على الحقائق وبالتأكيد ستكون لنا خطوات واجراءات على قدر التجاوزات.

الحجرف يقترح صرف بدل فيزا للطلبة المبتعثين إلى الخارج

مبارك الحجرف

تقدم النائب مبارك الحجرف باقتراح بصرف بدل فيزا للطلبة المبتعثين إلى الخارج، وقال في اقتراحه : رغبة منا كمشرعين في تخفيف الاعباء المادية على الطلبة المبتعثين وعلى أسرهم مما يساهم في توفير أجواء مريحه للدراسة والتفوق.

وتابع : لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بأن يصرف بدل فيزا لكل الطلبة المبتعثين للدراسة بالخارج ومقداره 1000 دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات لكل الطلبة المبتعثين ولمره واحده فقط طوال مدة الدراسة.

يتم من خلاله تخطيط وتجهيز وتنفيذ مدن سكنية متكاملة الخدمات لمنتسبي المؤسسات العسكرية

حمدان العازمي يقترح إنشاء صندوق للإسكان العسكري

حمدان العازمي

تقدم النائب حمدان العازمي باقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق الإسكان العسكري يتم من خلاله تخطيط وتجهيز وتنفيذ مدن سكنية حضرية متكاملة الخدمات لمنتسبي المؤسسات العسكرية.

وجاء في الاقتراح :

مادة أولى

ينشأ صندوق باسم «صندوق الإسكان العسكري» يتم من خلاله تخطيط وتجهيز وتنفيذ مدن سكنية حضرية متكاملة الخدمات تتضمن مشاريع تعليمية ومستوصفات وأسواق عامة وحدائق للأطفال ومساجد في جميع محافظات الكويت لمنتسبي المؤسسات العسكرية الكويتية وأسرهم.

مادة ثانية

يكون للصندوق مجلس إدارة له السلطة العليا والإشراف على شؤؤن الصندوق، ويكون تابعا لرئيس مجلس الوزراء مباشرة وتضم عضوية المجلس وزيري الداخلية والدفاع وممثل عن الحرس الوطني، وممثلين عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارات الأشغال العامة والكهرباء والماء وشئون البلدية.

يجتمع مجلس إدارة الصندوق بشكل دوري شهريا مره على الأقل برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه لمتابعة ما تم إنجازه وتحديد المتطلبات ورسم السياسات المستقبلية.

مادة ثالثة

تخصص للصندوق ميزانية مستقلة يستطيع من خلالها القيام بواجباته المنوطه به وفقا لنظامه الداخلي الذي يصدر بقرار من مجلس الوزراء.

– مادة رابعة –

تقم المؤسسات العسكرية بتنفيذ هذا القانون فور اقراره بالإستعانة بمؤسسات القطاعين العام والخاص وبمن تراه مناسبا للقيام بهذا العمل.

مادة خامسة

تقوم المؤسسات العسكرية وحدها بتوفير الأراضي الخاصة بهذا المشروع.

– مادة سادسة –

تقوم المؤسسات العسكرية بوضع مخطط كامل محدد بمدد زمنية لإنشاء المدن السكنية الخاصة بمنتسبيها، وتلتزم من خلاله بتسليم الوحدات السكنية في المواعيد المقررة وغير القابلة للتعديل تحت رقابة مجلس الأمة.

تقوم المؤسسات العسكرية بإيفاد ممثلين عنها الى الدول التي قامت بمثل هذه المشاريع الإسكانية وخاصة تلك التي لها تجارب متميزة في مجال الإسكان لتبادل الخبرات والتعرف على أحدث الوسائل والتدابير المتبعة في هذا الشأن

مادة سابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية : لما كانت القضية الإسكانية هي القضية الأولى في ترتيب اهتمامات المواطن الكويتي، وحيث أن منتسبي المؤسسات العسكرية هم حراس الوطن وحماة نهضته والساهرون على أمنه واستقراره، ولما كانت تلك المؤسسات تمتلك جزء كبيرا من أراضي الدولة القابلة لتنفيذ مشروعات للرعاية السكنية عليها، وأنها تستطيع تنفيذ المشروعات الكبرى بما لديها من قوى بشرية قادرة على التخطيط والتنفيذ في مواعيد محددة تحكمها قوانين الضبط والربط العسكري المعمول بها في هذه المؤسسات كما هو الشأن في العديد من الدول الشقيقة والصديقة لذا كان هذا الإقتراح الذي نطمح من خلاله الى حل مجموعة من المشكلات أبرزها :

–المساهمة في حل القضية الإسكانية برفع العبء عن الدولة في تنفيذ الآلاف من الوحدات السكنية لمنتسبي المؤسسات العسكرية الثلاث.

–تشجيع أبناء الكويت على الإنضمام الى السلك العسكري.

–تحرير الأراضي الخاضعة للمؤسسات العسكرية والمطلوبة بشكل ضروري في توفير الرعاية السكنية.

–الإسراع في بناء وحدات تشرف عليها مؤسسات بحجم الجيش والشرطة والحرس الوطني مما سيشكل نقله نوعية في معالجة القضية الإسكانية بشكل سريع ومناسب.

–وتقضي المادة الأولى من الإقتراح بإنشاء صندوق وطني يسمى «صندوق الإسكان العسكري» يخول له تخطيط وتجهيز وتنفيذ مدن سكنية حضرية متكاملة الخدمات تتضمن مشاريع تعليمية ومستوصفات وأسواق عامة وحدائق للأطفال ومساجد في جميع محافظات الكويت لمنتسبي المؤسسة العسكرية وأسرهم.

كما توضح المادة الثانية كيفية تشكيل الصندوق واختيار أعضاء مجلس ادارته وتبعيته المباشرة لرئيس مجلس الوزراء لما للموضوع من أهمية.

وتؤكد المادة الثالثة ضرورة وضع ميزانية مستقلة للصندوق يستطيع من خلالها القيام بتنفيذ المشاريع بشكل مستقل وسريع وذلك وفق نظامه الداخلي الذي يصدر بقرار من مجلس الوزراء.

وتنص المادة الرابعة على إمكانية قيام المؤسسات العسكرية بالإستعانة بمؤسسات القطاعين العام والخاص وبمن تراه مناسبا للقيام بهذا العمل.

وتشدد المادة الخامسة على ضرورة التزام المؤسسات العسكرية وحدها بتوفير الأراضي الخاصة بهذا المشروع.

كما تشير المادة السادسة الى أهمية الالتزام بجداول زمنية محددة غير قابلة للتعديل لتنفيذ وتسليم الوحدات تحت رقابة مجلس الامة حتى لا نقع في ذات الأخطاء السابقة التي ساهمت في تفاقم الأزمة الإسكانية، بالإضافة الى أهمية تبادل الخبرات والتجارب مع الدول التي قامت بمثل هذه المشروعات للإستفادة منها.